الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
3 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أنشور (نائب الرئيس) . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٧١ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)*

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57335 (A)

أثناء غياب السيد بوتاغيرا (أوغندا)، تولى السيد أنشور (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠١.

البند ٧١ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/60/40، و44، و129، و336، و392 و-A/60/408 S/2005/626)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/60/134، و266، و272، و286، و299، و301 وAdd.1، و305، و321، و326، و333، و338 وCorr.1، و339 وCorr.1، و340، و348، و350، و353، و357، و374، و384، و392، و399 و431؛ وA/C.3/60/3)

(ج) **حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/60/221، و271، و306، و324، و349، و354، و356، و359، و367، و370، و395 و422؛ وA/C.3/60/2)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/60/36 و343)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى استئناف حوارها مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء.

٢ - **السيد قبعة** (تونس):أعرب عن تأييد وفد بلده للتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص (A/60/350). وطلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحالات التي قامت فيها الدول المؤيدة بوجه عام لحقوق الإنسان بإعطاء الأسبقية أحيانا للمؤسسات التجارية وبشأن طرق تنفيذ توصية المقرر الخاص الواردة في الفقرة ٥٥ (ز) بشأن التزام المنظمات الدولية بالامتناع عن تعزيز السياسات التي تؤثر سلبا على الحق في الغذاء.

٣ - **السيد لا يفان** (الصين): قال إن وفد بلده أحزنته المشاهد المأساوية للمجاعة في أفريقيا والمناطق الأخرى في العالم التي تمثل، في بداية الألفية الجديدة، وصمة في ضمير الإنسانية. وسأل عن رأي المقرر الخاص عن احتمال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الوثيقة الصلة بولايته.

٤ - **السيد مانيس** (السودان): قال إن المجتمع الدولي يتقاسم المسؤولية عن السياسات التي أدت إلى المجاعة في كثير من البلدان في أفريقيا. والحق في الغذاء من الأهمية بمكان للبلدان النامية، ولذلك فإنه يرحب بتقرير المقرر الخاص. وفي معرض الإشارة إلى أن المفاوضات جارية بشأن إنشاء المجلس الجديد لحقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان، شدد على أن أي إصلاح لنظام حقوق الإنسان يجب أن يستعيد التوازن بين الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليكون موثوقا به. وفي هذا السياق، تساءل عما إذا كان المقرر الخاص يمكن أن يتوقع يوما يتمتع فيه مجلس حقوق الإنسان بسلطة عقد اجتماعات طارئة لمعالجة انتهاكات الحق في الغذاء والحق في التنمية.

٥ - **السيدة غارسيا ماتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشارت إلى أن بلدها كان له دور في كثير من القضايا المذكورة في تقرير المقرر الخاص ويعتزم مواصلة تقديم مساعدته للبلدان الأفريقية. وتساءلت إلى أي مدى تؤدي سياسات التكيف التي ينتهجها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تفاقم مشاكل الأمن الغذائي.

٦ - **السيدة ليفن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يؤيد الأهداف الإنمائية للألفية ويهدف إلى خفض الجوع والفقر إلى النصف. والولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مانح في العالم للمعونة الغذائية، حيث قدمت ٢,٦ بليونا من دولارات الولايات المتحدة لهذا الغرض، وتعهدت حكومتها بما قيمته ٦٧٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في شكل معونة استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا. وعن طريق وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، فإنها تدعم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية. وهي أكبر داعم مالي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، وتتطلع إلى تحقيق خاتمة ناجحة لجولة الدوحة، التي تهدف إلى الحد من الإعانات المالية للصادرات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٧ - **السيد ديكسون** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فسأل المقرر الخاص عن آرائه بشأن مسؤولية فرادى الدول عن كفالة وصول المعونة الغذائية في الواقع إلى السكان المقصودين، وكيف يمكن أن يمنع العالم تكرار حدوث الحالة التي شهدتها النيجر، ودور المجتمع المدني فيما يتعلق بالحق في الغذاء.

٨ - **السيدة فطومة** (النيجر): أعربت عن شكر بلدها للمساعدة التي تلقاها من المجتمع الدولي في أزمته الغذائية الأخيرة، وللاهتمام المباشر الذي أبداه الأمين العام.

٩ - **السيد كادنغا - باريكي** (توغو): هنَّأ المقرر الخاص على تقريره المؤقت، وأشار في الوقت ذاته إلى أن المجاعة مستمرة في التقدم في جميع أنحاء أفريقيا عاما بعد عام. وأعرب عن رغبته في الاستماع إلى تعليقات من المقرر الخاص على تلك القضية، وعلى العلاقة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وعلى التدابير المفروضة على دول معينة.

١٠ - **السيد اسكينر - كِلِيه** (غواتيمالا): قال إن سوء التغذية هي البلاء لمجتمعات السكان الأصليين، وأن حكومته توافق على النتائج الواردة في الفقرة ٢٠ من التقرير المؤقت للمقرر الخاص (A/60/350). وهناك مشكلة خاصة تتمثل في أن الموارد التي كانت مخصصة أصلا للأمن الغذائي والتغذية تعين استخدامها بدلا من ذلك لمواجهة حالات الطوارئ، مثل الفيضانات الناتجة عن إعصار استان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وسؤاله للمقرر الخاص هو كيف يمكن للبلدان النامية أن تحرز تقدما في وجه القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق الدولية.

١١ - **السيد بيز** (الهند): أقر بأهمية المساعدة الإنسانية، ولكنه تساءل عما إذا كانت تنمية المؤسسات ليست هامة على قدم المساواة، حيث يمكن أن يؤدي تعزيز القدرة المؤسسية إلى تقليل الحاجة للمعونة.

١٢ - **السيد باك** توك هان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده يتوقع محاصيل جيدة ولن يحتاج بعد ذلك إلى مساعدة غذائية من الخارج. وقد حظيت المساعدة الغذائية التي وردت من المجتمع الدولي في الماضي بتقدير بالغ.

١٣ - **السيد كمبرباك ميغوين** (كوبا): هنَّأ المقرر الخاص على تقريره المؤقت. وتساءل عن الصلة القائمة بين المؤسسات المالية الدولية وتنمية كفاية الأغذية لمواجهة الكوارث الطبيعية، وعن الدور الذي لعبه الاحترار العالمي في الحالات التي لم يتحقق فيها الحق في الغذاء.

١٤ - **السيد جاهرومي** (جمهورية إيران الإسلامية): سأل المقرر الخاص عن آرائه عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لتعزيز الحق في الغذاء في سياق حقوق الإنسان عموما.

١٥ - **السيدة أجاماي** (النرويج): قالت إن القلق يساور بلدها بسبب التفاوت بين إنتاج الأغذية والحاجة إليها -

حقيقة أنه يمكن أن توجد مجاعة وعرض مفرط في أنحاء مختلفة من العالم في آن واحد — وتساءلت كيف يمكن ربط مسألة حقوق الملكية بتلك المشكلة. وتؤيد النرويج نهجا قائما على الحقوق للقضاء على الجوع، ولكنها تعارض الادعاء القائل بأن منظمات من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عليها التزام قانوني بدعم حقوق الإنسان.

١٦ - **السيدة فونتانا** (سويسرا): سألت عما يمثله الحق في الغذاء من ناحية القيمة المضافة، إلى جانب حقوق الإنسان المعترف بها بالفعل.

١٧ - **السيدة ستيوير** (كندا): قالت إن الجوع آخذ في التزايد على الصعيد العالمي. وبالنظر إلى أنه جرى اعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء منذ عام، تساءلت إلى أي مدى ساعدت تلك المبادئ.

١٨ - **السيد زيغلر** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): رد على المتكلمين السابقين قائلا إنه، نظرا لأن أسئلتهم قد مست عددا من النقاط المتداخلة ولا توجد إلا كمية محدودة من الوقت المتاح، فإنه سيتناول القضايا بصورة مواضيعية بدلا من محاولة الإجابة على فرادى الأسئلة.

١٩ - واستطرد قائلا إن وكالات الأمم المتحدة منقسمة بشدة، وكذلك في الواقع الأوساط الأكاديمية بشأن مزايا النهج المعياري في صون حقوق الإنسان. فمن ناحية هناك بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية — ما يُطلق عليه توافق واشنطن للأحرار الجدد — تقول إنه لا يوجد شيء يطلق عليه الحق في الغذاء أو الحق في العمل، ولكن يوجد سوق فحسب. وفيما يتعلق بها، هناك أربعة مبادئ أساسية ذات أهمية بالغة: التحرر، والخصخصة، واستقرار الاقتصاد الكلي واستقرار الميزانية. ومن الناحية الأخرى، هناك من يقول إن الشعب يجب أن يتمتع بحقوق في الحصول على ضروريات معينة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي وينبغي حمايته من تجاوزات السوق. وفي رأي الولايات المتحدة الأمريكية، أطلقت الخصخصة تدفقا تلقائيا لرؤوس الأموال: إذا جرت خصخصة كل شيء، سيتدفق رأس المال حيثما كانت هناك حاجة إليه. وعندما تصبح أسواق الأغذية في العالم حرة تماما، سيختفي الجوع. وعند خصخصة جميع مصادر المياه، فإنها ستستغل على نحو أكثر كفاءة وترشيدا. وهذه نظرية مترابطة، وحققت نجاحا كاملا. وفي الواقع، خلق التحرير ثروة لا توصف، مع أنه ركز تلك الثروة في أيد قليلة جدا.

٢٠ - وأردف قائلا إنه كما أوضحت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا البلد أكبر مانح للمعونة الغذائية إلى حد بعيد، ويسهم بنسبة ٦٥ في المائة من جميع المساهمات المقدمة لبرنامج الأغذية العالمي. بيد أن الحاجة للمساعدة الإنسانية بهذا الحجم الكبير، ناتجة بالطبع عن السياسات الليبرالية الجديدة. ففي النيجر، طلب صندوق النقد الدولي إلى الحكومة خصخصة خدماتها المتعلقة بالدعم الزراعي، وبخاصة الشاحنات المستخدمة لنقل منتجات المزارع وخدمات الإرشاد التي تسدي النصح للمزارعين وتباشر برامج لتطعيم حيوانات المزرعة. وكنتيجة مباشرة، لم يتمكن المزارعون من إنتاج أغذية بنفس القدر وافتقروا إلى الوسائل التي يعوَّل عليها لتوزيعها. وكانت سياسة صندوق النقد الدولي مترابطة تماما، غير أنها كانت كارثية تماما. وقد حددت دراسة أجرتها منظمة ''أوكسفام'' السياسات الاقتصادية المعتمدة في إطار برامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي بأنها أحد الأسباب الرئيسية للجوع في العالم. ومما له مغزاه، لم تعترض مؤسسات بريتون وودز على دراسة ''أوكسفام''.

٢١ - ومضى قائلا إن الجوع يحدث في حالتين: يمكن أن يكون مشكلة اللحظة نتيجة حدث مثل نشوب حرب، أو

حدوث فيضان أو آفة من الجراد، أو قد يكون هيكليا، وغير منظور، ويمكن عزوه إلى مشاكل نظامية مثل ندرة المدخلات أو الصغر الشديد لقِطَع الأرض. والحالة الأولى هي التي استرعت انتباه العالم واجتذبت المعونة الإنسانية، غير أنها لا تمثل إلا نسبة ١٠ في المائة من الجوع في العالم. وتندرج نسبة ٩٠ في المائة بأكملها من جوع العالم في الحالة الثانية، المبتلاه بالجوع الهيكلي.

٢٢ - وفيما يتعلق بفكرة وضع ''ضوابط'' على المعونة الغذائية كجزء من جولة الدوحة للمحادثات التجارية، فإن السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، جدير بالثناء لما بذله من جهود في حث منظمة التجارة العالمية على التخلي عن تلك الفكرة.

٢٣ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بدور المجتمع المدني، فإنه كان في الواقع القوة المحركة وراء الحق في الغذاء في الهند. والمنظمات غير الحكومية ضرورية لأداء وظائف الأمم المتحدة ولضمان مساندة متطلبات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢٤ - **السيد سلامه** (رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إنه حدث تحول حقيقي في النهج المتعلق بالحق في التنمية بالاعتراف الجديد بأن حالة حقوق الإنسان للشعوب لم تتأثر بالسياسات المحلية فحسب بل أيضا بالبيئة الدولية، بما في ذلك سياسات الدول الأخرى، وأن قدرة الهيئات التشريعية الوطنية على العمل بصورة انفرادية في مجالات السياسة محدودة بصورة متزايدة وأن قضايا التجارة، والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن العولمة جعلت آثار سياسات التجارة والتنمية على حقوق الإنسان واضحة. ولأول مرة، هناك اتفاق على الأخذ بنهج جديد فيما يتعلق بقضية الحق في التنمية يأخذ في الاعتبار الترابط بين حقوق الإنسان، والتجارة والتنمية. وفيما يتعلق بالحق في الغذاء، على سبيل المثال فإن الصعوبة في تنفيذ هذا الحق تتصل بمشاكل هيكلية مثل الإعانات المالية التي ترتب أثرا سلبيا على إنتاج الأغذية في البلدان الفقيرة في العالم ومن ثم تسهم في الفقر.

٢٦ - ومضى قائلا إن الفريق العامل أدرك ضرورة إجراء تقييمات للآثار التي ترتبها سياسات التجارة والتنمية على حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، بالنظر إلى أنه يجب عدم اعتماد وتنفيذ سياسات التجارة والتنمية على حدة بدون النظر في آثارها. ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمات عديدة وأفرقة تفكير مختلفة بسبيل وضع أدوات لقياس الآثار التي ترتبها سياسات التجارة والتنمية على حقوق الإنسان. وستستغرق تلك الجهود وقتا، ولكنه يرى أن من الأهمية معالجة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان مثل الحق في الغذاء والقضاء على الفقر على أساس كل حالة على حدة للسماح بدراسة الصلات المحددة التي تربط تلك القضايا بالحق في التنمية، الذي يعني أساسا القضاء على أي عقبات هيكلية تعترض التنمية.

٢٧ - وأضاف قائلا إن الفريق العامل وفَّر وضوحا مفاهيميا جديدا ومنهجية أفضل بشأن الحق في التنمية وهو بسبيل وضع قواعد في هذا الصدد. ومع أنه يفهم قلق بعض الدول فيما يتعلق بالمعايير والقواعد الجديدة، فإنه يؤكد أن تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بالحق في التنمية سيتطلب عملية تنطوي على معايير متوسطة لا يتعين بالضرورة أن تأخذ شكل اتفاقيات أو هياكل جديدة. وعلى الصعيد المنهجي، ركز الفريق العامل على الجانب الحكومي للحق في التنمية وأنشأ أيضا فرقة عمل من الخبراء لمعالجة قضية تنمية مختلفة كل عام. وقد ركزت فرقة العمل على القضية المتعلقة بتقييمات آثار سياسات التجارة والتنمية على حقوق الإنسان وسيبدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر في

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون الدولي تنفيذا للحق في التنمية على ضوء خبرة البلدان.

٢٨ - وطلب توجيهات اللجنة بشأن كيفية متابعة الفريق العامل لاستنتاجاته وتوصياته فيما يتعلق بالحق في التنمية، بما في ذلك ضرورة قيام المجتمع الدولي والدول بتقييم آثار جميع السياسات على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، رحب بأنه لأول مرة اشترك ممثل منظمة التجارة العالمية في مناقشات الفريق العامل مما يساعد في نشر الرسالة المتعلقة بالحاجة إلى إجراء تقييمات لآثار سياسات التجارة. وينبغي أيضا تكليف مجلس حقوق الإنسان الجديد بضمان متابعة القرارات ذات الصلة وتنفيذ الحق في التنمية.

٢٩ - واختتم قائلا إنه سيرحب أيضا بتوجيهات اللجنة بشأن المواضيع المحددة التي يتعين أن يعالجها الفريق العامل على أساس كل حالة على حدة. وهو لا يعلم، مثلا، ما إذا كانت أولوية حقوق الإنسان يمكن إنفاذها قانونا على الصعيد الدولي فيما يتعلق بسياسات التجارة والتنمية ولكنه شدد على الأهمية الأخلاقية لتلك الاعتبارات. وإثارة المخاوف فيما يتعلق بحقوق الإنسان لها القدرة على إحداث الإرتباك والشعور بالخجل. وإذا تعين وجود آلية ما لاستعراض النظراء فيما يتعلق بالدول، يمكن فعل نفس الشيء فيما يتعلق بالمنظمات الدولية، إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك.

٣٠ - **السيد ديكسون** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأعاد إلى الأذهان أن خبيرة اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، السيدة أوكونار، قد خلصت في ورقة المفاهيم التي أعدتها للفريق العامل إلى أن الوقت لم يحن لوضع معايير قانونية ملزمة فيما يتعلق بالحق في التنمية — وهو موقف يؤيده الاتحاد الأوروبي — وأبرزت الخيارات الأخرى لتحسين تنفيذ الحق في التنمية. وسأل عن الكيفية التي قد ينقل بها الفريق العامل بعض تلك الآراء وما هي الفرص التي قد تكون متاحة لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية، في سياق مناقشاتها للهدف الإنمائي ٨ من الألفية، عن الشراكة العالمية للتنمية، لمراعاة منظور حقوق الإنسان عند النظر في المبادرات في مجالي المعونة وتخفيف عبء الديون على حد سواء.

٣١ - **السيد لا** يفان (الصين): أعرب عن اهتمامه الكبير بمفهوم تقييمات الآثار التي ترتبها سياسات التجارة على حقوق الإنسان واستفسر عن علاقة ولاية المقرر الخاص بعمل منظمة التجارة العالمية، ولا سيما على ضوء المؤتمر الوزاري المقبل الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ.

٣٢ - **السيد كمبرباك ميغوين** (كوبا): قال إن موقف بعض الدول تجاه الحق في التنمية يختلف عن موقفها تجاه الحقوق الأخرى المعترف بها دوليا. بيد أن هناك على ما يبدو تقدم نحو الاعتراف بالحق في التنمية في عام ٢٠٠٥، بنشر التقرير النهائي عن مشروع الأمم المتحدة للألفية، ''الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية'' (A/59/727)، الذي يطلق عليه تقرير ساكس. وأشار إلى أن مركز الجنوب الكائن في جنيف لديه معلومات غزيرة عن أثر التنمية على حقوق الإنسان ورفاه البلدان النامية. ويتساءل عن الآثار التي سيرتبها تقرير ساكس والمعلومات من قبيل تلك المتاحة من مركز الجنوب على الجهود المبذولة لتنسيق استجابة المجتمع الدولي لالتزاماته.

٣٣ - **السيد سلامه** (رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إنه يجب عمل المزيد لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان خارج السياق الضيق نسبيا لمنظومة الأمم المتحدة والتعاون فيما بين الوكالات. وسيكون هذا ممكنا إذا أمكن إبراز الأدلة الملموسة على الآثار الإيجابية لتنفيذ الحق في

التنمية وإذا واظبت الجهات المعنية على كفالة المتابعة والتنفيذ الفعالين لنتائج الفريق العامل، التي تترجم إلى قرارات للجنة حقوق الإنسان. والأمر بيد الدول للتمسك بتلك القرارات في سياق التزاماتها الدولية؛ وينبغي توعية المفاوضين التجاريين ووزراء التجارة بالتزامات حقوق الإنسان ومراعاتها في المفاوضات التجارية. وهذا ما كان يعنيه بالبعد الوطني لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٤ - وأعرب عن ترحيبه بحقيقة أنه لأول مرة تأخذ منظمة التجارة العالمية في الاعتبار الإعلان المتعلق بالحق في التنمية. ويجب أن تقوم الدول أيضا بتقييم احتياجاتها الخاصة بحقوق الإنسان عند التفاوض على السياسات التجارية. وهو يعتبر نفسه شريكا غير رسمي لمنظمة التجارة العالمية التي يتمثل دورها في حقن منظور حقوق الإنسان في مداولات تلك الهيئة. وهذه خطوة إلى الأمام نحو كفالة وجود شبكة أمان اجتماعي للإقلال إلى أدنى حد من آثار سياسات التجارة على حقوق الإنسان، استنادا إلى الأدلة العملية المستخلصة عن طريق تقييم لآثار سياسات التجارة. ومن الضروري أيضا تجاوز المصالح الوطنية الضيقة ووضع خارطة طريق لإدراج منظور حقوق الإنسان في السياسات التجارية.

٣٥ - ورحب بعمل خبير اللجنة الفرعية المعني بالحق في التنمية، مع أنه ينبه إلى ضرورة وجود تنسيق كاف بين تلك الآليات وضرورة الحرص على تجنب الإفراط في استخدام الموارد المتاحة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي إنشاء مجلس حقوق الإنسان إلى تحسين إدارة الآليات الخاصة، وضرب المثل بمنظمة العمل الدولية، التي وضعت أولويات وحددت عدد القرارات المعتمدة. وقال إنه حظي بتعاون طيب مع الخبيرة ولكن، بالنظر إلى أن تقريرها النهائي لم يقدم بعد، فإنه سيمتنع عن الإدلاء بأي تعليق على جوهر عملها.

٣٦ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بتنفيذ الهدف الإنمائي ٨ للألفية، تمثل الشراكة العالمية للتنمية قضية هامة تعكس تنامي الوعي بأن الحق في التنمية وحقوق الإنسان بوجه عام مترابطة. ويجب أن يتفاوض المجتمع الدولي على أولوياته فيما يتعلق بالتعاون، وعلى سبيل المثال ما إذا كان ينبغي إيلاء أولوية للحق في الغذاء أو لبناء المؤسسات أو لمزيج منهما. وتميل السياسات حاليا إلى أن تكون مرتجلة على الصعيدين الوطني والدولي، ولكنه يلاحظ تزايد النداءات على الصعيد الوطني لاستعراض سياسات التعاون الدولي؛ وقد حان الوقت لحصر ووضع المبادئ التوجيهية للتعاون الدولي فيما يتعلق بالحق في التنمية.

٣٧ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): في معرض تقديم تقريره المؤقت (A/60/221)، قال إنه برغم طلباته الكثيرة، لم تتح له حكومة ميانمار الفرصة لزيارة البلد منذ عام ٢٠٠٣، ولذلك لا يستطيع أن يعكس آراءها وسياساتها في تقريره.

٣٨ - واستطرد قائلا إن المؤتمر الوطني، القائم الآن لما يربو على ١٢ عاما، عقد، مرة أخرى أيضا، في ظل قيود إجرائية، حيث جري استبعاد كثير من الجهات السياسية الرئيسية من تلك العملية. ولا تزال حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات غير محترمة أو مضمونة كما أن الرقابة على الصحافة تزداد سوءا على ما يبدو. وأنشطة التخويف والاحتجاز مستمرة، حيث يوجد حاليا ما يربو على ١ ١٠٠ شخص وراء القضبان بسبب معتقداتهم السياسية. ولا تزال أونغ سان سوو كيي في حبس انفرادي فعلي في منزلها. وبعض السجناء السياسيين تقع أعمارهم في أواخر السبعينات أو أوائل الثمانينات. وفي الوقت ذاته، فإن ''خارطة طريق'' الحكومة نحو الديمقراطية ليس لها إطار زمني أو وجهة واضحة و لم يجر حتى الآن توضيح الإجراءات المتعلقة بإجراء استفتاء وانتخابات.

٣٩ - وأردف قائلا إن الانتهاكات المقلقة جدا ضد المجتمعات الإثنية في ميانمار دفعت بعض الجماعات إلى إعادة النظر في اتفاقات وقف إطلاق النار. وإذا استمرت الحكومة في تجاهل تلك المخاوف، هناك خطر يتمثل في فسخ تلك الاتفاقات. وفي معرض تأكيده على الانتهاكات الواسعة الانتشار والمنهجية لحقوق الإنسان في ميانمار وإخفاق الحكومة في حماية مواطنيها، قال إن جهاز العدالة بدلا من أن يدعم حقوق المواطنين، يُستخدم لإسكات المنشقين. وتقارير السخرة شائعة وكل من يُتهَم بما تعتبره الحكومة تقديم شكاوى ''زائفة'' إلى منظمة العمل الدولية يواجه بالمحاكمة. وعمليات النقل القسري لقرى بأكملها مستمرة، ظاهريا لكبح أنشطة جماعات المعارضة المسلحة. وأدى تدفق الأشخاص إلى الخارج فرارا من تلك الانتهاكات إلى وجود عدة مئات الآلاف من اللاجئين وعدد كبير من المشردين. وأصبح الكثيرون عمالا مهاجرين في البلدان المجاورة.

٤٠ - ومضى قائلا إن النداءات المطالبة بالإصلاح الاقتصادي لم تصادف نجاحا ولا يزال الاقتصاد مستمرا في الانخفاض الحلزوني حيث تصبح السلع الأساسية اليومية غير ميسرة على نحو سريع. وبإرجاء تطبيع البيئة السياسية، تعرقل الحكومة تنمية البلد وتحول دون استغلال إمكاناته الغنية. وقد رتب الاتجار غير المشروع، وهو مشكلة ملحة أخرى، آثارا هامة على ميانمار وجاراتها على حد سواء. وهناك أيضا قلق بالغ إزاء تزايد معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ميانمار، الذي ينتشر الآن إلى جاراتها. ولسوء حظ شعب ميانمار، أدى تزايد القيود المفروضة على عمليات الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا إلى أن يتخذ الصندوق القرار المؤسف جدا - والخاطئ في رأيه - بالانسحاب من البلد. فالتدقيق المتزايد والقيود البيروقراطية المفرطة التي تخضع لها المنظمات الإنسانية ينبغي ألا تحول دون أداء المجتمع الدولي لواجبه للاستجابة للأزمة الإنسانية في ميانمار، إذ أن القدرة على تقديم المساعدة متى وأينما كانت مطلوبة وعلى تقييم الاحتياجات تمثل قيمة إنسانية رئيسية تلتزم جميع الدول الأعضاء بمساندتها. ويجب ألا تكون المساعدة رهينة بالسياسات. ولذلك يحث المجتمع الدولي على زيادة مساعدته وعدم التراجع عن دعم شعب ميانمار.

٤١ - واختتم قائلا إنه مع أن صبر المجتمع الدولي يخضع للاختبار، فإنه يجب ألا يستسلم، لأنه يقع عليه واجب إيجاد مخرج بنَّاء من المأزق الحالي، من أجل الشعب الذي يسعى جاهدا إلى تحسين حالته في ميانمار. وفي هذا الصدد، أكد على أهمية الحوار، بدلا من ''دبلوماسية التهديد''؛ والدور الرئيسي للبلدان الأخرى في المنطقة؛ والحاجة إلى إحداث تغيير عن طريق عملية محلية بدعم من المجتمع الدولي. والقيادة الحالية في ميانمار تتحرك على ما يبدو تجاه المزيد من العزلة الدولية. وينبغي أن يثبت أصدقاء وجيران ميانمار أن هذا الفعل خطأ بالغ يلحق ضررا كبيرا في الداخل ويضر بسمعة المنطقة وآفاق ازدهارها واستقرارها. وليس بإمكان أي بلد أن يعيش في عزلة في عالم اليوم الذي يعتمد بعضه على بعض. وتقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على استعداد للعمل مع الحكومة، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي. ويمكن للحكومة، بتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية، أن تكون مطمئنة للدعم في مجال حل النزاع، والإصلاح السياسي والاقتصادي، والمساعدة الإنسانية والتنمية البشرية.

٤٢ - **السيد مرا** (ميانمار): كرر تأكيد ثبات سياسة حكومته للتعاون مع الأمم المتحدة، الذي يبرهن عليه سماحها للمقرر الخاص بزيارة البلد ست مرات منذ تعيينه، وقال إن من الأهمية أن يبقى المقررون الخاصون في حدود ولايتهم وأن يتصرفوا على أساس الموضوعية، واللاانتقائية والتجرد. والتقرير المؤقت للمقرر الخاص إلى الأمين العام (A/60/221)

متطفل جدا ويفتقر تماما إلى الموضوعية، واللاإنتقائية، والتجرد، ويتجاوز ولايته لدراسة حالة حقوق الإنسان في ميانمار ورفع تقرير إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

٤٣ - وأحال الوفود إلى البيان الذي قدمه وفد بلده وجرى تعميمه، حيث أنه يعطي صورة أكثر تفصيلا لموقف حكومته، وقال إن حكومته ترفض عددا من جوانب التقرير، وبخاصة النقد الموجه فيما يتعلق بعملية المؤتمر الوطني (الفقرات ١٢-٣٩)، التي شهدت مشاركة ساحقة من الوفود من جميع طبقات المجتمع؛ والفكرة السلبية فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد (الفقرات ٥٧-٦٤)؛ والادعاء (الفقرة ٦) بأن المقرر الخاص قد جمع معلومات من ''مصادر يعوَّل عليها''، في حين جاءت تلك المعلومات من الجماعات المناهضة للحكومة التي تسعى إلى تشويه سمعة الحكومة؛ والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بالعنف الجنسي ضد النساء والأطفال الإثنيين والاسترقاق الجنسي (الفقرة ٧٢)، وهو ما يتعارض مع ثقافة ميانمار؛ والادعاءات القائلة بأن هناك آلاف المشردين داخليا بسبب التراع المسلح (الفقرة ٨٢)، في حين يسود السلم والهدوء جميع أنحاء البلد؛ ووصف اللاجئين على الحدود بين ميانمار وتايلند (الفقرة ٨٩)، في حين توصلت سلطات ميانمار وتايلند إلى تفاهم لحل تلك القضية؛ ووصف السكان في ولاية راخين الشمالية بأنهم ''روهنغيا'' (الفقرة ٧٩) أو الادعاءات المتعلقة بإساءة معاملتهم، في حين وضعت برامج لكفالة رفاههم؛ والادعاء (الفقرة ٧٩) بأنه جرى تدمير المساجد، في حين لا يوجد في ميانمار أي تمييز قائم على الدين وتتمتع جميع الفئات الدينية بالحق في حرية العبادة أو المعتقد والحق في إقامة وصيانة المباني لتلك الأغراض.

٤٤ - ومضى قائلا إن حكومته لا تزال ملتزمة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في ميانمار وفقا لمذكرات التفاهم التي وقعتها معها وزاراتها. كما أعلن بشكل قاطع عدم وجود انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في ميانمار، إذ أن حكومته ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشار إلى تقدير حكومته البالغ للصفات المهنية للمقرر الخاص وتعليقاته بشأن ميانمار، فقال إنه مع أن حكومته لا تستطيع تلبية طلب المقرر الخاص لزيارة البلد في الوقت الراهن، لا يزال التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة بدون تغيير، شريطة عدم المساس بالمصالح الوطنية لميانمار وسيادتها. وفي الختام، وافق مع المقرر الخاص على أن عملية البحث عن حل ينبغي أن تكون داخلية.

٤٥ - **السيدة غارسيا - ماتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه سيكون من دواعي تقدير وفد بلدها الحصول على مزيد من المعلومات بشأن مصادر المقرر الخاص (الفقرة ٦) بالنظر إلى حكومة ميانمار قالت إن مصادره تمثلت في جماعات مناهضة للحكومة وبالنظر إلى أن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تمولها بلدان متقدمة النمو، لها برنامجها السياسي الخاص بها. وأعربت عن رغبتها أيضا في معرفة كيف يمكن أن يستمر المقرر الخاص في ولايته في الوقت الذي لا يوجد فيه انسجام واضح بين ولايته وحكومة ميانمار.

٤٦ - **السيدة استيوير** (كندا): قالت إن وفد بلدها يدرك أن لبورما/ميانمار سجل سيئ فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع منظمة العمل الدولية، وأنها أخفقت في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة واستمرت في رفض إعطاء تأشيرات للمبعوث الخاص للأمين العام لميانمار والمقرر الخاص.

٤٧ - **السيد كمبرباك ميغوين** (كوبا): تكلم في نقطة نظام، فقال إن الاسم الرسمي للبلد موضوع البحث هو ميانمار.

٤٨ - **السيد مرا** (ميانمار): أيد النقطة التي أشار إليها ممثل كوبا، وقال إن اللجنة تناقش التقرير المتعلق بميانمار ولذلك ينبغي تناوله على هذا النحو. وطلب إلى الرئيس كفالة أن تشير الوفود إلى البلدان بأسمائها الصحيحة.

٤٩ - **الرئيس** : ناشد الوفود أن تستخدم الاسم الرسمي للبلد، ميانمار.

٥٠ - **السيدة استيوير** (كندا): واصلت الإدلاء ببيانها، وقالت إن وفد بلدها يرغب في معرفة ما يعتبره المقرر الخاص أنجع طريقة لتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ميانمار، في الوقت الذي يتزايد فيه على ما يبدو إنغلاق الحكومة على نفسها.

٥١ - **السيد أدجي** (إندونيسيا): أشار إلى البيان الوارد في التقرير (الفقرة ٦١) ومفاده أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تجاوز الآن عتبة الوباء العام، بحيث تضاعف معدل انتشاره بين السكان البالغين على مدى السنتين الماضيتين، وإلى تعليق المقرر الخاص أن الصندوق العالمي قد انسحب من البلد، وقال إن من المثير للاهتمام معرفة الآثار التي سيرتبها الانسحاب على الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا وما الذي ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي لتجنب تعريض تلك الجهود للخطر.

٥٢ - **السيد ديكسون** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يود معرفة ما إذا كانت هناك أي متابعة للرسائل الـ ١٧ المرسلة إلى حكومة ميانمار (الفقرة ١١)؛ وما هي التدابير التي اتخذتها حكومة ميانمار لتنفيذ خارطة طريقها؛ وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان أن تكون نتائج المؤتمر الوطني موثوقة؛ وكيف تمت تلبية طلبات ممثلي الأقليات في هذا الصدد؛ وما هو التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع تجنيد الجنود الأطفال (الفقرة ٧١).

٥٣ - **السيدة بليزتد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يود معرفة ما إذا كانت الأمم المتحدة تخطط لمعالجة تزايد القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية الإنسانية العاملة داخل ميانمار. وأشارت إلى أن حكومة ميانمار قد اتخذت إجراءات ضد الأقلية الاثنية من المسيحيين وأن الجماعات المسيحية والمسلمة على حد سواء تواجه صعوبات في استيراد المؤلفات الدينية والحصول على إذن لبناء، أو صيانة أو تعديل أماكن عبادتها، وسألت كيف يمكن للمقرر الخاص أن يتناول على أفضل وجه تعصب النظام فيما يتعلق بديانات الأقليات.

٥٤ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): رد على ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية فقال إنه لم ينشر قط قائمة بمصادره. وما يكتبه هو من مسؤوليته. وبطبيعة الحال، ليست مصادره سرا أيضا وهي تشمل الفريق القطري للأمم المتحدة في ميانمار والمنظمات غير الحكومية. وفي حين أنه ليس لديه مفهوم تآمري للمجتمع المدني — هناك، رغم كل شئ، بعض المنظمات غير الحكومية الجادة جدا العاملة في أنشطة حقوق الإنسان — فإنه مع ذلك يقيِّم بعناية جميع المعلومات التي يتلقاها. والآن وقد شارفت ولايته على الانقضاء، فإنه لا يستطيع الإجابة على سؤالها بشأن أنشطة ولايته في المستقبل. بيد أنه يود أن يقول أن من المستحيل القيام بعمل جدي بدون إتاحة سبل الوصول إلى البلد وأنه ليس من مصلحة أي حكومة أن ترفض الزيارات. فالمقررون الخاصون وسطاء وليسوا أعداء. ولذلك فإنه يأمل أن تسمح حكومة ميانمار للمقرر الخاص الجديد بزيارة البلد.

٥٥ - وردا على ممثلة كندا، قال إنه يؤمن بالحوار، وليس بالعزلة وما أشار إلى أنه ''دبلوماسية التهديد''. ومن الأهمية مواصلة الإصرار، مع التحلي في الوقت ذاته بالصبر وعدم نسيان أهمية الدبلوماسية. وليست هناك حاجة لتقارير وقرارات أخرى، لأن الجميع يدركون الحالة. وقد حان الوقت الآن للتنسيق. ويجب أن تُقنع البلدان الصديقة حكومة ميانمار بأن من مصلحتها أن تبقى على اتصال مع المجتمع الدولي.

٥٦ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل إندونيسيا، فإنه يود فحسب أن يقول إن القرار الذي اتخذه الصندوق العالمي بالانسحاب من البلد أمر مؤسف للغاية. وبالطبع تفرض حكومة ميانمار اشتراطات بيروقراطية، ولكن ينبغي للوكالات الدولية أن تتعلم كيف تتعايش معها، بدلا من استخدامها كذريعة للانسحاب من البلد.

٥٧ - وفيما يتعلق بالأسئلة التي وجهها ممثل المملكة المتحدة، قال إنه لم يتلق ردا على الرسائل الـ ١٧ المرسلة للحكومة. وانتقل إلى السؤال الثاني فقال إن التحولات الديمقراطية عمليات طويلة. بيد أن بعض الحريات الأساسية — مثل حرية الاجتماع والتعبير — مطلوبة مع ذلك. وهذه العناصر غير موجودة في ميانمار. ولتنفيذ خارطة الطريق على النحو الصحيح، تدعو الحاجة إلى تحديد الإجراءات اللازمة لإجراء استفتاء وانتخابات ولصياغة الدستور. ولعل الانعقاد التالي للمؤتمر الوطني يمكن أن يكون المكان لتحقيق ذلك. وقال إنه لا يستطيع تأكيد التقارير المتعلقة باستياء الجماعات المشاركة في وقف إطلاق النار، لأنها لا تعدو أن تكون شائعات. واختتم قائلا إنه في حين يرحب بخطة العمل الوطنية لمنع تجنيد الجنود الأطفال، فإنه لا يستطيع تقديم تقرير عن تنفيذها.

٥٨ - **السيد نوردلاندر** (السويد): قال إنه تلقى مؤخرا تقريرين من منظمتين غير حكومتين إنسانيتين رئيسيتين فيما يتعلق بالمجتمعات الإثنية التي تشكل سكان الحدود في شرق وغرب ميانمار وغالبية مشرديها الداخليين. ووفقا لهذين التقريرين، فإنه خلال العام الماضي أُرغم ٨٧ ألف شخص على ترك بيوتهم ودُمرت ٦٨ قرية؛ ومن بين الأشخاص المشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٤٠ شخص، اختبأ ٠٠٠ ٩٢ في الأدغال. وهذه المعلومات، إذا كانت صحيحة، تثير القلق إلى أبعد حد. وتساءل عما إذا كانت قد أتيحت الفرصة للمقرر الخاص لإجراء مزيد من الدراسة لحالة المجتمعات الإثنية في ميانمار.

٥٩ - **السيد لا** يفان (الصين): قال إن وفد بلده أحاط علما بالتقرير المؤقت للمقرر الخاص (A/60/221) والبيان الذي أدلى به، وبعضه هام للغاية. ويؤيد وفد بلده الدعوة لمواصلة تقديم المساعدة لشعب ميانمار، مشددا على أهمية العمل في شراكة مع ميانمار. وقال إن ميانمار من أقل البلدان نموا وتواجه مشاكل معقدة. وأعرب عن تقدير وفد بلده للجهود التي تبذلها حكومة ميانمار في مجال المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية وقد أحاط علما بانفتاحها فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع الدولي، الأمر الذي يدل عليه قيام حكومة ميانمار باستقبال المقرر الخاص في ست مناسبات واتصالها في الآونة الأخيرة بالمبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار. ويرى وفد بلده أن هذا الموقف الإيجابي سيستمر.

٦٠ - **السيد باك** توك هن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعاد إلى الأذهان إعراب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في ميانمار وتعليق ممثل ميانمار بأن حكومته قلقة على مصالحها الوطنية وسيادتها التي تُنتَهك، وأشار إلى عدم قيام المقرر الخاص بأي زيارة منذ عام ٢٠٠٣، فقال إن وفد بلده يتساءل عما إذا كان المقرر

الخاص قد أخذ مصالح ميانمار في الاعتبار في عمله وسعى إلى حل خلافاتها.

٦١ - **السيد كيتاوكا** (اليابان): قال إن من المؤسف أن ميانمار لم تقبل زيارات أي من المقرر الخاص أو المبعوث الخاص للأمين العام. ويرى أنه ينبغي استمرار الحوار وتساءل عن المساعدات الأخرى التي يمكن أن تقدمها الوكالات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية، أو الأمم المتحدة، وفي أي ميادين. وقد يكون من المثير للاهتمام اقتراح تعيين منسق للشؤون الإنسانية. ولاحظ انخفاض زراعة الأفيون وتساءل كم من هذه المبادرة أتى من ميانمار ذاتها.

٦٢ - **السيد كمبرباك ميغوين** (كوبا): قال إن المقررين الخاصين ليسوا إلا وسطاء إذا كانت سياساتهم غير متحيزة. وأي تدابير لتحسين أوضاع المعيشة ينبغي تنفيذها بالتعاون مع السلطات الوطنية وينبغي ألا تكون مثيرة للنزاع. وسأل إلى أي مدى شهد المقرر الخاص أدلة على التدخلات الأجنبية التي قد تخلق عقبات أمام التنمية البشرية في ميانمار.

٦٣ - **السيد مرا** (ميانمار): كرر تأكيد التزام بلده بالتعاون مع الأمم المتحدة، شريطة ألا يكون ضارا بمصالحه. وقد زار المقرر الخاص ميانمار ست مرات منذ تعيينه، وزارها المبعوث الخاص ١٤ مرة. وأجرى المستشار الخاص للمدير العام لمنظمة العمل الدولية مناقشات في الآونة الأخيرة مع وزير العمل في ميانمار وأعرب عن أمله في استمرار هذا التعاون، مع أنه يجب أن يكون خاليا من أي تسييس.

٦٤ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): ردا على التعليقات، قال إنه أحاط علما بالتقارير الأخيرة المتعلقة بالمجتمعات الإثنية ولكن ليست لديه أرقام يُعوَّل عليها بسبب عدم كفاية مصادر معلوماته.

٦٥ - وتوجه بالشكر لممثل الصين لإعرابه عن ضرورة استمرار تقديم المساعدة لشعب ميانمار. وقال إنه بوصفه المقرر الخاص، فإن ولايته، القائمة على المبادئ العامة التي قبلتها الدول الأعضاء ذاتها، تقضي بأن يأخذ في الاعتبار مصالح حكومة ميانمار وشعبها. وقد اشترك مع حكومة ميانمار في بعض العناصر التي ستساعدها في السير قدما في ''خارطة الطريق'' لتحقيق الديمقراطية، وهي عملية تجري بمبادرة من البلد ذاته. وفيما يتعلق بانخفاض زراعة الأفيون، كانت هناك إرادة سياسية من جانب ميانمار لتحقيق هذا الهدف، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٦٦ - وفيما يتعلق بموضوع التدخل الأجنبي، قال إنه ليس هناك دليل على وجود عناصر أجنبية. وتوجد إرادة واضحة في المنطقة، وفي الواقع في المجتمع الدولي بأسره، للعمل مع ميانمار وللإسهام في تنمية البلد. وفيما يتعلق بالتعليق الذي أدلى به ممثل ميانمار بشأن الأخطاء المزعومة في تقريره، فإنه يلاحظ أنه لو كانت قد أتيحت له سبل الوصول إلى البلد ربما كانت ملاحظاته مختلفة جدا بعد إجراء حوار في يانغون بدلا من نيويورك.

٦٧ - **السيد مونتاربهورن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه لم يُدْعَ لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولذلك وضع تقريره على أساس المعلومات الواردة من مجموعة متنوعة من المصادر الحكومية، وغير الحكومية والحكومية الدولية.

٦٨ - واستطرد قائلا إنه يمكن الإبلاغ عن عدد من العناصر البناءة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا البلد طرف في أربع معاهدات رئيسية لحقوق الإنسان هي: العهدان الدوليان لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تعاون البلد مع مختلف

وكالات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥، نظّم أول يوم وطني لصحة الطفل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مما مكن حوالي مليوني طفل من الحصول على مكملات فيتامين ألف وخدمات صحية أخرى، ودعا أعضاء لجنة حقوق الطفل لزيارة البلد. ومثل كثير من البلدان الأخرى، فإن لدى هذا البلد بالفعل بعض الهياكل الأساسية القانونية والتشغيلية التي يمكن أن تساعد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك دستور عام ١٩٧٢ وتعديلاته لعام ١٩٩٢، وعام ١٩٩٨ والقوانين الوطنية الأخرى. وفي عام ٢٠٠٤، جرى تنقيح قانون العقوبات ليعكس المبدأ الدولي ''لا جريمة إلا بقانون''.

٦٩ - وأردف قائلا إن هناك، مع ذلك، تحديات رئيسية فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان. وتمثل مشكلة حظر انتشار الأسلحة النووية قضية معقدة طويلة العهد للمجتمع الدولي ككل، وسيحظى استئناف المحادثات بين الأطراف الرئيسية المختلفة في عام ٢٠٠٥ بالترحيب.

٧٠ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالحق في الغذاء والحق في الحياة، حدثت في منتصف التسعينات حالات نقص كارثية في الأغذية بسبب الفيضانات والجفاف، ضاعفتها اختلالات القوى وعدم كفاية الاستجابة من هياكل القوى. وهناك شعور عام بأن الحالة في عام ٢٠٠٥ ظلت حرجة. وفي عام ٢٠٠٤ أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها لم تعد ترغب في استمرار عملية النداءات الموحدة التي تعاونت من خلالها وكالات الأمم المتحدة لزيادة دعم المعونة المقدمة للبلد. وجرت مناقشات مستمرة بشأن كم من المعونة الغذائية المقدمة من الخارج وصل بالفعل إلى السكان المستهدفين. وفي حين كان هناك بعض الرصد لتوزيع الأغذية، يرى المقرر الخاص أنه ينبغي وجود رصد أكثر فعالية يهدف إلى كفالة أقصى حد من الشفافية والمساءلة. ولا تزال السلطات الوطنية ترفض السماح بقيام المنظمات الإنسانية الأجنبية بعمليات تدقيق عشوائي. وتقع أيضا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية خفض النفقات العسكرية والدفاعية وكفالة إعادة التخصيص العادل للموارد لمواجهة أزمة الأغذية والمجالات الحرجة الأخرى. ويساوره القلق أيضا لأن السلطات تخطط لوقف المعونة الغذائية من المنظمات الإنسانية الدولية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، وطلب مغادرة عدد منها البلد.

٧١ - وأردف قائلا إن هناك تقارير كثيرة تتعلق بانتهاكات مزعومة لحق الشخص في الأمن، والمعاملة الإنسانية، وعدم التمييز والوصول إلى العدالة. وتتسم السجون ومراكز الاحتجاز بأنها أدنى من المعايير الدولية، كما أن الممارسات من قبيل الحجز الوقائي أو الإداري بدون الوصول إلى المحاكم واسعة الانتشار. وممارسة العقوبة الجماعية، حيث يعاقب أفراد أسرة الشخص الذي عوقب لارتكاب جريمة سياسية أو إيديولوجية، موثقة من مصادر مختلفة. وقد اعترفت السلطات بخطف عدد من الرعايا اليابانيين. وطبقا للمعلومات الواردة، جرى أيضا خطف رعايا آخرين.

٧٢ - ومضى قائلا إن الحق في حرية التنقل واللجوء، وكذلك حماية الأشخاص ذوي الصلة بالتروح، هي أيضا مسائل مثيرة للقلق. وقد فرضت ضوابط صارمة على تنقل الأشخاص، ويتعين الحصول على شهادة للتنقل من منطقة في البلد إلى منطقة أخرى وقد عبر رعايا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحدود الوطنية لسببين رئيسيين: الاضطهاد السياسي وأزمة الأغذية. وعلاوة على ذلك، قد يعاقب الأشخاص الذين تركوا البلد بدون تأشيرة خروج عند عودتهم.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه في حين تدعي السلطات الوطنية أن هناك حرية الإعلام، وحرية التعبير وحرية الرأي وحرية

تكوين الجمعيات وحرية الدين، كثيرا ما تشير الحقيقة الواقعة إلى العكس. وفيما يتعلق بحرية الدين، مع أن هناك بعض التقارير عن التحرير، فإن مدى صدقها غير مؤكد. وتشير كثير من المصادر إلى أن رجال الدين لم يتعرضوا وحدهم للاضطهاد بل أيضا المرتبطون بهم.

٧٤ - وفيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل، قال إنه تحققت إنجازات هامة في المجالين قبل أزمة الأغذية، التي بدأت في عام ١٩٩٥. بيد أنه عانى عدد كبير من الأمهات من نقص الأغذية منذ منتصف التسعينات و لم تتحسن حالتهم التغذوية. وهناك أيضا قضية العنف ضد المرأة، التي تحدث في البيت وداخل الأسرة على حد سواء. وتشير دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٤ بشأن الأغذية وحالة التغذية إلى حدوث انخفاض في سوء تغذية الأطفال، ولكن الأرقام مازالت مرتفعة.

٧٥ - وأضاف قائلا إنه خلال العام الماضي، قام المقرر الخاص بزيارتين قطريتين، لليابان ومنغوليا. ويود أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء قضية الأشخاص المختطفين من اليابان ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الرد بصورة فعالة وسريعة على ادعاء اليابان أن هناك عددا من الرعايا اليابانيين المختطفين الذين لا يزالون أحياء في البلد. وينبغي إعادتهم إلى اليابان على الفور وبسلام. وفيما يتعلق بمنغوليا، قال المقرر الخاص إنه ينبغي أن تواصل منغوليا المحافظة على سياستها وممارستها الإنسانية في إيواء الذين التمسوا اللجوء في البلد؛ والانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الخاص بها؛ وتعديل قوانين البلد، وسياساته وآلياته بناء على ذلك؛ ومواصلة معاملة الأشخاص الذين جرى الاتجار بهم أو تهريبهم بوصفهم ضحايا.

٧٦ - ومضى قائلا إنه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب أن تلتزم الحكومة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاهدات الأربع لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وتنفيذ المعاهدات الأخرى ذات الصلة. ويجب أن تدعم حقوق الإنسان إلى جانب الديمقراطية، والسلم، والتنمية المستدامة والتجريد من الصفة العسكرية، مع إتاحة مجال أكبر لاشتراك المجتمع المدني على جميع مستويات صنع القرار. ويجب أن يكون هناك احترام لسيادة القانون، ولا سيما العمل على إيجاد سلطة قضائية مستقلة وشفافة، مع ضمانات للمحتجزين وحماية من إساءة استعمال السلطة، إلى جانب إصلاح إقامة العدل، ولا سيما إدخال تحسينات في نظام السجون وإلغاء عقوبة الإعدام والعقوبة البدنية. وينبغي معالجة الأسباب الجذرية للتشرد وضمان الحق في حرية التنقل، بدون توقيع جزاءات على الذين ينتقلون بدون إذن. ويجب أن توفر الحكومة أيضا سبل الإنصاف عن طريق عمليات سريعة وفعالة في حالة التجاوزات، وعلى سبيل المثال في العلاقة بعمليات خطف الرعايا الأجانب. وينبغي أن تضطلع ببرامج استباقية لتعليم حقوق الإنسان، مع حساسية العلاقة بين نوع الجنس والطفل والتحليل الحرج، موجهة إلى القائمين بإنفاذ القانون والجمهور على حد سواء. وينبغي تعزيز المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الغذائية، ووصولها إلى الفئات المستهدفة، مع توفير سبل الوصول بدون عائق لأغراض الرصد والمساءلة. وينبغي دعوة المقرر الخاص والآليات الأخرى، حسب الاقتضاء، لزيارة البلد للوقوف على حالة حقوق الإنسان والتوصية بالإصلاحات. وينبغي طلب المساعدة التقنية من مفوضية حقوق الإنسان والوكالات الأخرى حسب الاقتضاء لدعم الأنشطة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان.

٧٧ - **السيدة استيوير** (كندا): في معرض إشارتها للتقرير الشفوي للمقرر الخاص، أعربت عن قلقها بسبب عدم الإذن له بزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحثت

سلطات كوريا الشمالية على السماح له ولجميع المقررين الخاصين الآخرين ذوي الصلة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالتعذيب، بالوصول إلى سكان البلد بحرية وبصورة غير محدودة.

٧٨ - **السيد باك** توك هن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم في نقطة نظام، فقال إنه ينبغي استخدام المصطلح الصحيح فيما يتعلق ببلده، الذي يطلق عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٧٩ - **السيدة استيوير** (كندا): واصلت الإدلاء ببيانها، فأعربت عن قلقها البالغ إزاء التقارير المتعلقة باعتقال، وتعذيب وإعدام رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين أعيدوا إلى وطنهم من الخارج. وأعربت عن رغبتها في معرفة الخطوات المحددة التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لكفالة سلامة وأمن اللاجئين. وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها المقرر الخاص للاستفاضة في موضوع حقوق المرأة وتساءلت عما إذا كان قد لاحظ وجود اتجاه نحو أنواع معينة من الانتهاكات. وأشارت إلى أن المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة تلقى دعوة لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسألت المقرر الخاص عن رأيه فيما يمكن عمله لتشجيع هذه الزيارة المواضيعية.

٨٠ - **السيدة بليستد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها سترحب بالحصول على معلومات إضافية بشأن أي جهود بذلها المقرر الخاص لمحاولة بدء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسألت عما إذا كان قد أجرى اتصالا مباشرا بممثلي ذلك البلد وما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لدعم دوره. ولاحظت باهتمام توصياته بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان وساءلت عما يعتقد أنه ينبغي أن يكون الخطوات الأولى التي يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذها. وسيكون من المثير للاهتمام أيضا معرفة ما هي أولوياته العليا.

٨١ - **السيدة فونتانا** (سويسرا): في معرض إشارتها للزيارتين القطريتين اللتين قام بهما المقرر الخاص إلى اليابان ومنغوليا، سألته عما إذا كان يعتزم أو يعتبر أن من المفيد القيام بمهام مماثلة في بلدان أخرى في المنطقة. وقالت إنها تود معرفة ما يرى أنها قد تكون انعكاسات سلبية على حالة حقوق الإنسان للقرار الذي اتخذته في الآونة الأخيرة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف المساعدة الإنسانية في نهاية عام ٢٠٠٥.

٨٢ - **السيد وود** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأعاد إلى الأذهان التزام جميع الدول بالتعاون فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان وسيكون من دواعي تقديره الحصول على أي معلومات بشأن اتصالات المقرر الخاص بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في البلد، وبخاصة إزاء القيود المفروضة على وصول المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية للأمم المتحدة إلى السكان، وطلب تقييم المقرر الخاص للحالة في الوقت الراهن. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية خاصة على حرية التعبير وحرية الدين والمعتقد وسيرحب بأي معلومات قد تكون لدى المقرر الخاص عن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا المجال. وقد أبرز تقريره قضية اللجوء وأوصى بأن منح اللجوء للذين يتركون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي عدم اعتباره فعلا غير ودي. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة كيفية تنفيذ تلك التوصية. وأبرز التقرير أيضا الحاجة إلى الرصد الفعال للمساعدة الإنسانية لضمان أن يكون الحصول على تلك المساعدة منصفا، وتساءل عن رأي المقرر الخاص في كيفية تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه.

٨٣ - **السيد كيتاوكا** (اليابان): حث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بخطف الرعايا. وسيكون من دواعي اهتمامه معرفة جوانب التقرير التي وجد المقرر الخاص أنها مثيرة للجدل للغاية، وما يعتزم عمله من الآن حتى نهاية ولايته.

٨٤ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن المقررين الخاصين ينبغي أن يكونوا محايدين وموضوعيين. ويتمثل دورهم في العمل بوصفهم وسطاء لكفالة احترام حقوق الإنسان ويجب أن يتفادوا الوقوع فريسة لأي مصالح معينة للوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.